

الأثر الصرفي لأبي علي الفارسي في ابن السيد البطليوسي وابن عصفور الإشبيلي

دراسة بعض المسائل الصرفية "أنموذجاً"

The Morphologic effect for Abu Ali –Farsi at Ibn Alsid Bateliusi and Ibn
Asfor Alishbili,

The study of some morphological issues (Model))

طالب الماجستير: مصطفى ابراهيم ابراهيم

كلية الآداب - قسم اللغة العربية - جامعة البعث - سوريا

إشراف: الأستاذ الدكتور عصام الكوسي

Mustaffa1984x@gmail.com

تاريخ النشر	تاريخ القبول	تاريخ الإرسال
2020/01/05	2019/09/08	2019/07/09

This research high lights on the literary impact for Abu Ali Al Farsi at two of grammarians in Andalusia in the six and seven th AH centuries and gives a model of that effect, The study of some issues, that I showed in them the scietific importance of Abu Ali Al Farsi at these scientists by following his views and by agreeing them wih some places and disagreeing with others .I have proved if they were right by their objection or not . Basing on the opinion of syntax audiences in these issues.

Keywords : Persian , Bateliusi , Asfor , Atypics , characters, Aolak .

يُسلطُ هذا البحثُ الضوءَ على الأثر الصرفي لأبي علي الفارسي في عالمين من علماء النحو في الأندلس في القرنين السادس والسابع الهجريين، ويُقدّم " أنموذجاً " على ذلك الأثر دراسة ثلاث مسائل، أظهرتُ فيها أهمية أبي علي الفارسي العلمية عند هذين العالمين من خلال تتبعهما آراءه، واستشهادهما بها في مواطن، واعتراضهما عليها في مواطن أخرى، وقد بينتُ أكانا مُحققين في اعتراضهما عليه أم لا ؟ وذلك بالاعتماد على رأي جمهور النحاة في هذه المسائل .
الكلمات المفتاحية : "الفارسي ، البطليوسي ، عصفور، التصريف ، حروف ، أولق "

مقدمة البحث :

لا شك أن النحو، والصرف هما شطرا العربية اللذان لا يفترقان، فإذا كان النحو يتناول كلمات اللغة العربية من حيث البناء والإعراب، فالصرف يتناولها من حيث التغيرات، والتبدلات التي تصيب بنيتها، وقد قال ابن جني في الصرف : " وهذا

القبيل من العلم أعني التصريف ، يحتاج إليه جميع أهل العربية أتم حاجة ، وبهم إليه أشد فاقة ؛ لأنه ميزان العربية ، وبه تُعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به ⁽¹⁾ ، وقال ابن عصفور : " الصرّف أشرف شطري العربية وأعمضها ، فالذي يبين شرفه ، احتياجه جميع المشتغلين باللغة العربية من نحوي ولغوي إليه أيما حاجة ؛ لأنه ميزان العربية ⁽²⁾ ، أما ابن مالك ، فقد حدّه بقوله : " التصريف علم يتعلّق ببنية الكلمة ، وما لحروفها من أصالة ، وزيادة ، وصحة وإعلال ، وشبه ذلك " ⁽³⁾ ، وبما أنّ النحو والصرّف توأمان ، فقد دخلا إلى الأندلس معاً منذ القرن الثالث الهجري ، وزاد اهتمام النحاة الأندلسيين بما وصل إليهم من كتب المشاركة ، ولا سيما كتب أبي علي الفارسي التي نالت حظوة كبيرة عندهم منذ القرن الخامس الهجري ، حيث تناولوا آراء الفارسي بالتأييد ، والنقل من غير تعليق تارة وبالمخالفة ، والاعتراض تارة أخرى ، وما هدف بحثي هذا إلا تسليط الضوء على شيء من ذلك الأثر الصرفي الذي خلفه أبو علي الفارسي في عالمين من أشهر علماء النحو في الأندلس . أما بالنسبة للدراسات السابقة لبحثي ، فلم أقف على دراسة تناولت أثر أبي علي في هذين العلمين بشكل صريح ومفصل ، غير أنّ هناك دراسة بعنوان " ابن عصفور و جهوده الصرفية " للباحثة : نجية قداح ، ذكرت فيها مخالفة ابن عصفور لأبي علي الفارسي في مسألة زيادة الحرف الثاني من المضعف مكتفية بسرد كلام الفارسي ، وكلام ابن عصفور من غير مناقشة أو ترجيح رأي أحدهما وكذلك فقد أشارت الباحثة في موقع آخر من رسالتها إلى موافقة ابن عصفور لأبي علي في مسألة " فعلان " من " حبيبت " : حبيان ، وقيل : حيوان .

أبو علي الفارسي

هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان ، أبو علي الفارسي النحوي ، أشهر زمانه في علم العربية ، ولد سنة 288هـ في مدينة فسّا من أرض فارس ، وتوفي سنة 377هـ ، تتلمذ على يد أبي إسحاق إبراهيم بن السري ، المعروف بالزجاج ، ت 311هـ وأبي الحسن علي بن سليمان الأخفش الصغير ، ت 315 هـ ، وأبي بكر محمد بن السري البغدادي ، المعروف بابن السراج ، ت 316 هـ ، وأبي بكر محمد بن أحمد بن منصور ، المشهور بابن الخياط ، ت 320 هـ ، وأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد ت 321 هـ ، وأبي بكر محمد بن علي بن إسماعيل ، المعروف بمبرمان ، ت 326هـ وأبي بكر أحمد بن موسى ، المشهور بابن مجاهد ، ت 327 هـ ، ولأبي علي مؤلفات كثيرة وقيمة ، منها : كتاب الإيضاح في النحو ، والتكملة في التصريف ، وكتاب مقاييس المقصور والممدود ، وكتاب الحجّة في القراءات ، وكتاب الإغفال ، وكتاب المسائل الحلبيات ، وكتاب المسائل البغداديات ، وكتاب المسائل الشيرازيات ، وكتاب المسائل المنثورة ، وكتاب المسائل المشكّلة ، وتعليقة أبي علي على كتاب سيبويه وغيرها... وأما تلامذة الفارسي ، فأشهرهم أبو الفتح عثمان بن جني ، ت 392 هـ ، و علي بن عيسى الرّبيعي ، ت سنة 420 هـ ، وأبو الحسين محمد بن الحسين بن محمد بن عبد الوارث ، ت 421 هـ ، وهو ابن أخت أبي علي الفارسي . ⁽⁴⁾

عبد الله بن محمد بن السيد البطلّيوسي - بكسر السين - ، ت 521 هـ ، كان عالماً باللغات والأدب متبحراً فيها ، ألف كتاباً قيمة منها : الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ، و شرح الموطأ ، و شرح سقط الرّند ، و شرح ديوان المتنبي ، وإصلاح الخلل الواقع في الجمل ، والخلل في شرح أبيات الجمل ، والمتنّات ، والمسائل المنثورة في النحو ، وكتاب اختلاف الفقهاء ⁽⁵⁾

علي بن مؤمن بن محمد بن علي ، أبو الحسن بن عصفور النحوي الحضرمي الإشبيلي ، ت 663هـ ، حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس ، كما وصفه السيوطي أخذ عن الدّجاج والشّلوّيين ، صنّف الممتع في التصريف ، والمقرب ، وشرح الجزولية ومختصر المحتسب ، وثلاثة شروح على الجمل ، وشرح الأشعار الستة ، وغير ذلك ⁽⁶⁾

أولاً : مسألة في " شواذ التصريف "

لم يقتصر أثر أبي علي الفارسي في نحاة الأندلس على نقلهم الكثير من آرائه النحوية ، واللغوية ، وموافقته ، أو الاعتراض عليها ، بل كان لأرائه في الصّرفِ نصيبٌ وافٍ من اهتمامهم أيضاً ، وما هذه المسائل إلا أنموذجٌ على هذا الأثر ، فقد نقل ابن السيّد البطليوسي أنّ ابن قتيبة قال في هذا الباب: " لم نجد ياءً بعدها واو غير مهموزة في الأسماء إلا في " يوم " (7) ، ثم يقول ابن السيّد: قال أبو علي الفارسي في مسائله الحَلبية : " لم تجئ العينُ ياءً ، واللامُ واواً في اسمٍ ، ولا فعلٍ ، فأما حيوةٌ للاسم العلم والحيوان ، فالواو فيهما بدلٌ من ياء ، وقد جاء عكس هذا كثير ، نحو : " طويت ، ولويت ، ورويت " ، وجاءت الواو فاءً ، والياء عيناً في ويَل ، و وَيَح ، و وَيَس ، وعكس هذا قولهم: " يَوْم " ، قال: وقرأت بخط محمد بن يزيد ، " يُوح " في اسم الشمس (8) . قال البطليوسي: " المشهور في اسم الشمس بُوح بالباء المعجمة بواحدة وكذلك حكى أبو علي البغدادي في البارع ، وحكى أبو عمر المُطرز: " يُوح " كالذي حكاه الفارسي عن محمد بن يزيد ، ويروي أنّ أبا العلاء المعري لما قال (9):

ويُوشعُ ردُّ يوحاً بعضَ يومٍ وأنتِ متى سَفرتِ رَدَدتِ يوحاً

اعترض في ذلك ببغداد ، ونُسب إلى التصحيف ، واحتجّ عليه بكتاب الألفاظ ليعقوب (10) ، فقال لهم : هذه النسخ التي تقرأونها مغيرة ، غيرها شيوخكم ، ولكن أخرجوا ما في الخزانة من النسخ العتيقة ، فأخرجوا النسخ القديمة ، فوجدوها مُقيدة كما قال (11)

مناقشة المسألة :

يعرضُ البطليوسي في هذه المسألة قول ابن قتيبة ، ثم يذكر أنّ أبا علي الفارسي قال : " إنّ العين لم تجئ ياءً ، واللام واواً في اسم ، ولا فعلٍ " ، ويخرج مجيء الواو غير مهموزة بعد الياء في " حيوة " على أنّ الواو فيها بدل من الياء ، ويذكر أنّها وردت معكوسة كثيراً ، نحو : طويت ، ولويت ، ثم يذكر أنّ الواو جاءت فاءً ، والياء عيناً في " ويَل ، و وَيَح ، و وَيَس " ، وعكس هذا قولهم : " يَوْم " ، ويذكر أنّه قرأ بخط المبرّد " يُوح " . يعلّق البطليوسي على كلام الفارسي بأنّ المشهور في اسم الشمس " بُوح " بالباء المعجمة ، وليس بالياء ، ويستدل على ذلك بقول أبي علي البغدادي صاحب البارع ، ويذكر أنّ أبا عمر المُطرز حكاها " يُوح " مثل ما نقل الفارسي عن المبرّد ، ويؤكد صحّة ما ذهب إليه أبو علي الفارسي بقول المعري : إنّها " يُوح " وليست " بُوح " بالياء ، واحتجّ على من احتجّ عليه بكتاب الألفاظ لابن السكيت الذي ذكرها فيه " يُوح " على ما قال المعري ، وأبو علي الفارسي . لقد تطرّق عددٌ من العلماء إلى مسألة عدم مجيء العين ياءً ، واللام واواً ، منهم سيبويه الذي رأى أنّ العرب كرهوا أنّ تكون الواو ساكنة ، وقبلها ياء ، وذلك كراهية اجتماع ما يستقلون . (12) وابن السراج ذكر أنّ " حيوان " جاء على ما لا يستعمل ، فليس في الكلام فعلٌ يستعمل موضع عينه ياءً ، ولامه واو ، فلذلك لم يشتقوا منه فعلاً ، وعلى ذلك " حيوة " ثم يذكر ابن السراج أنّ الخليل كان يقول: " حيوان " قلبوا فيه الياء واواً لئلا تجتمع ياءان استتقالاً للحرفين من جنسٍ واحدٍ يلتقيان (13) ، أما ابن جنّي ، فيقول: " وأما " حيوة " و " الحيوان " ، فيمنع من حملهِ على الظاهر أنّ لا تعرف في الكلام ما عينه ياءً ، ولامه واواً ، فلا بدّ أنّ تكون الواو بدلاً من ياء لضربٍ من الاتساع مع استتقال التضعيف في الياء ، ولمعنى العلمية في " حيوة " ، وإذا كانوا قد كرهوا تضعيف الياء مع الفصل حتّى دعاهم ذلك التغيير في حاحيتُ ، وهاهيتُ ، وعاعيتُ ، كان إبدال اللام في " الحيوان " ليختلف الحرفان أولى وأحجى (14) ، وعند ابن سيده : أنّ " حيوة " اسم رجلٍ قُلبت الياء واواً فيه لضربٍ من التوسّع ، وكراهة تضعيف الياء إضافة إلى ذلك أنّ " حيوة " علمٌ ، والأعلام

قد يعرض فيها ما لا يوجد في غيرها، و" حَيَوَان " اسم والقول فيه مثل القول في حَيَوَة⁽¹⁵⁾ ، ويذكر السيوطي أن أبا علي الفارسي أنكر مجيء فاء الكلمة " ياءً "، وعينها "واواً" إلا في "يُوح"، ويؤكد أن أكثر التحويين على إبدال واو "حيوان" من "ياء"، وكذلك "حَيَوَة"، وما أكده السيوطي هو ما ذهب إليه الفارسي وعدد من النحاة الذين جاؤوا بعده، منهم ابن عصفور بقوله: " فأما " الحيوان " و " حَيَوَة " فشاذان، والأصلُ فيهما " حَيَيَان " و " حَيَّه "، فأبدلوا إحدى الياءين واواً " (16)

لا ريب أن أبا علي الفارسي لم ينفرد بقوله: " إنَّ العينَ لم تجيء ياءً ، واللام واواً في اسمٍ ولا فعلٍ ، وأنَّ الواو في كلمتي حَيَوَة وحَيَوَان " بدلً من الياء التي قُلبت كراهية الثقل، بل سار في كلامه على سَنَنِ مَنْ سبقه من التحويين، وقد قال مقالته عدد من النحاة الذين جاؤوا بعده، وما ذكرُ البطليوسي رأي الفارسي في هذه المسألة منفرداً من دون أن يذكر كلام مَنْ سبقه من النحاة، أمثال الخليل، وابن السراج، ومَنْ جاء بعده، أمثال ابن جنِّي، وابن سيده اللذين ذكرا ما ذكره الفارسي فيها، وما تتبع ابن السَّيد كلام الفارسي في " يُوح "، وذكر ما جاء خلافه من أقوال العلماء، مثل قول البغدادي في البارح، وذكر ما جاء موافقاً لكلام الفارسي، مثل قول أبي عَمْرٍ المَطْرَز والمَبْرَد، والمعريّ إلا دليلاً على أهمية أبي علي الفارسي العلمية عند ابن السَّيد البطليوسي الذي اهتمَّ بأراء أبي علي، وقام بنقلها، والتعلُّق عليها .

ثانياً: مِنَ المسائل الخلافية في الصَّرف بين أبي علي الفارسي، وابن السَّيد، وابن عصفور

1- مسألة في باب ما يزداد من الحروف في التضعيف

إنَّ مسألة أيِّ الحرفين هو الزائد من الحروف المضعفة في الكلمة، هي من المسائل المشكَّلة، والتي وقع فيها خلافٌ بين التحويين، فقد قال ابن عصفور فيها: " فإن قيل: فأَيُّ الحرفين هو الزائد؟، فالجواب أن في ذلك خلافاً: فمذهبُ الخليل⁽¹⁷⁾ أن الزائد الأول، فاللام الأولى من " سُلْم "، هي الزائد، وكذلك الزاي الأولى من " بَلَز " (18) وحجته أن الأول قد وقع موقِعاً تكثر فيه أمهات الزوائد، وهي الياء، والألف، والواو ألا ترى أن حروف العلة الثلاثة قد تقع ثانية زائدة، نحو: " حَوَمَل " و" صَيْقَل " و" كاهل "، فإذا قضينا بزيادة اللام الأولى من " سُلْم "، كانت واقعةً موقِعَ هذه الزوائد وساكنةً مثلها، وكذلك أيضاً قد تقع هذه الحروف ثالثة، نحو: " كتاب " و" عَجُوز " و" قضيب "، فإذا جعلنا الزاي الأولى من " بَلَز " زائدة كانت واقعةً موقِعَ هذه الزوائد وساكنةً مثلها، ومذهب يونس⁽¹⁹⁾ أن الثَّاني هو الزائد، واستدلَّ على ذلك أيضاً بأنه إذا كان الأمر على ما ذكر، وقعت الزيادة موقِعاً تكثر فيه أمهات الزوائد، ألا ترى أن الياء والواو قد تقعان زائدتين متحركتين ثالثتين، نحو " جَهْوَر " و" عَثِير "، فإذا جعلنا اللام الثانية من " سُلْم " هي الزائدة، كانت واقعةً موقِعَ الياء من " عَثِير " (20) والواو من " جَهْوَر " (21)، ومتحركةً مثلها، وكذلك أيضاً تكثر زيادتهما رابعتين متحركتين، نحو: " كَنْهَوْر " (22)، و" عَفْرِيَة " (23)، فإذا جعلنا الزاي الثانية من " بَلَز " زائدة، كانت واقعةً موقِعَ الواو من " كَنْهَوْر "، والياء من " عَفْرِيَة "، ومتحركةً مثلها. قال سيبويه: " وكلا القولين صحيحٌ ومذهبٌ، وهذا القدر الذي احتجَّ به الخليل ويونس لا حجةَ لهما فيه؛ لأنَّه ليس فيه أكثر من التَّائيس بالإتيان بالتَّظير، وليس فيه دليلٌ قاطعٌ (24) وزعم الفارسي: أن الصَّحيح ما ذهب إليه يونس من زيادة الثَّاني من المتلين، واستدلَّ على ذلك بوجود " اسحْنَك واقعْنَس "، وأشباههما في كلامهم (25)، وذلك أن النَّون في " افْعَنْل " من الرِّباعي لم توجد قط، إلا بين أصلين نحو " احْرَنْجَم "، فينبغي أن يكون ما ألحق به من الثَّلاثي بين أصلين لئلا يخالف المُلحق ما ألحق به، ولا يمكن جعل النَّون في " اسحْنَك واقعْنَس "، وأشباههما بين أصلين، إلا بأن يكون الأول من المتلين هو الأصل، والثَّاني هو الزائد، وإذا ثبت في هذا الموضع أن الزائد من المتلين هو الثَّاني، حُمِلت سائر المواضع عليه " (26).

ثم يناقش ابنُ عصفور كلامَ الفارسي بقوله: " وهذا الذي استدَلَّ به لا حجةَ فيه؛ لأنَّه لا يلزم أن يوافق المُلحق ما ألحقَ به في أكثر من موافقته له في الحركات، والسكنات وعدد الحروف، ألا ترى أنَّ التَّوْنَ في " افعلَّل " من الرَّباعي، بعدها حرفان أصلان وليس بعدهما فيما ألحقَ به من الثلاثي إلا حرفان، أحدهما أصلي، والآخر زائدٌ فكما خالف المُلحقُ الملحقَ به في هذا القدر، فكذلك يجوز أن يُخالفه في كون النون في المُلحق به واقعة بين أصليين، وفي الملحق واقعة بين أصلي وزائدٍ، والصَّحيح عندي ما ذهب إليه الخليلُ من أنَّ الزائدَ منهما، هو الأولُ بدليلين: أحدهما: أنهم لما صغروا " صمحمًا " قالوا: " صميمح "، فحذفوا الحاء الأولى، ولو كانت الأولى هي الأصلية، والثانية هي الزائدة لوجب حذف الثانية؛ لأنَّه لا يُحذف في التصغير الأصلُ، ويبقى الزائد .

والآخر: أنَّ العين إذا تضعفت، وفصل بينهما حرف، فإنَّ ذلك الفاصل أبداً لا يكون إلا زائداً، نحو: " عَوَّثِل " (27) و " عَقَّثَل " (28)، ألا ترى أنَّ الواو والتَّوْنَ الفاصلتين بين العينين زائدتان، فإذا ثبت ذلك تبيَّن أنَّ الزائد من الحاعين في " صمحم "، هي الأولى لأنَّها فاصلةٌ بين العينين، فلا يُتصور أن تكون أصلاً لثلاثا يكون في ذلك كسرٌ لما استقرَّ في كلامهم من أنَّه لا يجوز الفصل بين العينين إلا بحرف زائد، وإذا ثبت أنَّ الزائد من المثليين في هذين الموضوعين هو الأول، حُمِلت سائر المواضع عليها " (29)

مناقشة المسألة

يذكرُ ابنُ عصفور في هذه المسألة اختلاف العلماء في أي الحرفين هو الزائد، فيذكر رأي الخليل القائل فيه بزيادة الحرف الأول وما استدَلَّ به، ورأي يونس الذي قال فيه بزيادة الثاني، وما استدَلَّ به، وكلام سيبويه الذي جمع بينهما، وقال: " إنَّ كلا قوليهما صحيحٌ، غير أنَّ ما احتجَّ به لا حجةَ لهما فيه"، وهو ليس بدليل قاطع في رأيه، ثم يذكر رأي الفارسي، وترجيحه رأي يونس في زيادة الثاني من المثليين، وما استدَلَّ به على صحة كلامه، ثم إنَّ ابن عصفور يعارضُ رأي الفارسي، ويرجِّح رأي الخليل، ويجتهد في بيان صحة رأيه بأدلة رأى أنَّها قاطعةٌ على زيادة الأول من المثليين .

لا شكَّ أنَّ ما احتجَّ به الخليل من أنَّ الأول من المثليين هو المحذوف لوقوعه موقع تكثر فيه أمهات الزوائد غير كافٍ؛ لأنَّ يونس احتجَّ لزيادة الثاني بوقوعه موقع أمهات الزوائد أيضاً، وساق شواهد على صحة كلامه من كلام العرب، نحو: " كَنُهورٍ و عِفْرِيةٍ "، ويعزز كلامنا أنَّ سيبويه لم يرجِّح رأياً على آخر من الرأيين السابقين، بل رأى أنَّ كليهما صحيحٌ ومذهبٌ، غيَّرَ أنَّه لا حجةَ لهما فيه لعدم وجود دليل قاطع في كلامهما، ولقد تطرَّق ابن جني لهذه المسألة، وذكر مذهب الخليل، و يونس فيها وقال: " إنَّ ابن السراج⁽³⁰⁾ كان يأخذ برأي يونس في زيادة ثاني المثليين، وأنَّ حجج كلِّ من الخليل ويونس ليست بقاطعة على القول بصواب أحدهما دون الآخر، غير أنَّ ابن جني يؤيِّد ما احتجَّ به شيخه الفارسي لزيادة الثاني، وهو أنَّ نون " افعللل " بابها إذا وقعت في نوات الأربعة أن تكون بين أصليين، نحو: " اخرجم " و " اخرجنم " و " اقعنسس " ملحقٌ بذلك، فيجب أن يحتذي به ما ألحقَ بمثاله، ويرى ابن جني أنَّ ما ذهب إليه أستاذه سديدٌ وحسنٌ، وهو جارٍ على أحكام هذه الصناعاتِ، وأنَّه وجد في كلام العرب أشياء يشهدُ بعضها لمذهب الخليل، وبعضها لمذهب يونس⁽³¹⁾، أمَّا ابن مالك فقد قدَّم في هذه المسألة رأيين مختلفين، فهو يرى أنَّ الثاني من الحروف المضعفة في الكلمة هو الزائد، نحو: " افْعُنَسَس "، لوقوعه موقع ألف " احرُنِّي "، و الرأي الثاني لابن مالك فيها، هو أنَّ أولهما أولى بالزيادة في، نحو: " علم " لوقوعه موقع ألف " فاعل "، ويا " فيعل، وواو " فَوَعَل " (32). نخلص ممَّا قاله ابن مالك إلى أنَّه يوافق يونس، ويخالف الخليل في زيادة الثاني من المضعف، ولكن في كلمات دون أخرى، ويوافق الخليل، ويخالف يونس في زيادة الأول من المضعف في كلمات دون أخرى، وهذا مذهبٌ جديدٌ في هذه المسألة، وكذلك فإنَّ شارح الشافية يرى أنَّ الزائد في " قَرَدَدٍ " هو الثاني؛ لأنَّه جُعِلَ في مقابلةٍ لام جَعْفَر، وأمَّا الأول فقد كان في مقابلةِ العين، فلم يحتج إلى الزيادة لها، وأنَّ

حكم سائر المضغقات حكم المكرر للإلحاق؛ لأنّ سائر المكررات لا يشارك المكرر للإلحاق في كون المزيد في مقابلة الأصلي، حتّى تجعل مثله في كون الزائد، هو الثاني، فالأولى الحكم بزيادة الثاني في المكرر للإلحاق⁽³³⁾، إذن فقد اختلف التحوين في هذه المسألة، وتباينت آراؤهم فيها، حيث ذهب الخليل، وتبعه ابن عصفور إلى زيادة أول المثليين، وابن عصفور إذ يخالف الفارسي في هذه المسألة، ويخطئه فيها، فهو يخطئ في الأصل بونس، وسبويه في أحد قوليه، وابن السراج؛ لأنّ أبا علي الفارسي قد جرى في هذه المسألة على سننهم، وتبعه تلميذه ابن جنّي، والرضي الإستريادي، وابن مالك في أحد قوليه. لكلّ ما ذكرت في هذه المسألة، فإنّي أرجح رأي أبي علي الفارسي على رأي ابن عصفور، ولا سيّما أنّ أبا علي لم يكن بدعاً فيما قاله، بل جرى فيه على رأي أئمة النحو، وتبعه على ذلك غيره، وهو جارٍ فيه على أحكام هذه الصناعة كما قال تلميذه ابن جنّي.

2- مسألة في زيادة همزة " أولق "

إنّ الهمزة في كلمة " أولق " كانت موضع خلافٍ عند بعض التحوين، فقد خالف فيها كل من ابن السّيد البطلوسي، وابن عصفور الأندلسيين أبا علي الفارسي، حيث يقول البطلوسي: " وأما " أولق " ، فأجاز الفارسي في الإيضاح أن تكون الهمزة فيه زائدة حملاً على الأكثر، ويكون مشتقاً من قولهم: " ولقّ يلق، إذا أسرع"⁽³⁴⁾. قال الراجز:

" جاءت به عنس من الشّام تلق " ⁽³⁵⁾

ويكون قولهم: " ألق الرجل " على هذا، أصله " ولقّ "، فأبدلت الواو همزة لانضمامها كما أبدلت في أجد وأجوه، وهذا الذي ذهب الفارسي إليه قول غير مختار؛ لأنّه كان يلزم على هذا أن يقال: رجل مّولوق، فأرجع الواو إلى أصلها لذهاب العلة التي أوجبت همزها، ألا ترى أنّ من يقول: أجد الرجل بالهمز، إذ صار إلى المفعول به قال: موعود، ولم يقل ماعود، والمسموع من العرب مألوق بالهمز "⁽³⁶⁾. أما ابن عصفور، فيقول فيها: " وأما " أولق " فالذي يدل على أصالة الهمزة فيه، و زيادة الواو، قولهم: " ألق الرجل إذا أصابه "الأولق"، فقولهم: " ألق " بإثبات الهمزة و حذف الواو، دليل على أصالة الهمزة، وزيادة الواو، فإن قيل: " فلعلّ هذه الهمزة بدل من الواو، والأصل " ولقّ "، نحو قولهم: " وعد الرجل " أجد "، فالجواب أنّه لو كان من قبيل " أجد "، لقالوا: " ولقّ "، كما يقولون " وعد "، فالترامهم الهمزة في " ألق " دليل على أنها أصل، وأيضاً فإنهم قالوا: " رجل مّالوق "، ولو كانت الهمزة زائدة لقالوا: " مولوق " بالواو، ولا يتصور أن تُقدّر الهمزة في " مّالوق " بدلاً من الواو؛ لأنّ مثل هذه الواو لا تُقلب همزة⁽³⁷⁾، وعن قول الفارسي أنّ " أفعّل " من " ولقّ يلق " والهمزة زائدة، يقول ابن عصفور: " فإن قيل: فكيف أجاز ذلك - أي الفارسي - مع قولهم: " ألقّ " و " مّالوق "؟، فالجواب أنّه يجعل الهمزة منهما بدلاً من الواو، والأصل " ولقّ " و " مولوق "، ويجعل هذا من قبيل البديل اللّازم، فتكون الواو من " ولقّ " لما أبدلت همزة لانضمامها، أجريت هذه الهمزة مجرى الأصليّة، فقالوا: " مّالوق "، فيكون نظير قولهم: " عيد " و " أعياد " ... إلى أن يقول ابن عصفور: " إلا أنّ هذا النوع من البديل أعني اللّازم قليل، وأصالة الهمزة أيضاً إذا وقعت أولاً في مثل هذا قليل، فتكافأ الأمران عنده، فلذلك أجاز الوجهين، والصّحيح أنّ "الأولق " همزته أصليّة، ولا ينبغي أن يُحمل على باب " عيد و أعياد "؛ لأنّ مثل هذا الباب قد سُمع فيه الأصل فتقول: " عيد وأعواد "، ولم يقولوا: " ولقّ " ولا " مولوق " في موضع من المواضع ⁽³⁸⁾.

مناقشة المسألة

يذكر البطلوسي وابن عصفور في هذه المسألة رأي الفارسي، ثم يعارضانه و يسوقان الأدلة على بطلان قوله، وصواب رأييهما بحجج وأدلة متقاربة، غير أنّ ابن عصفور يُفصل في احتجاجه وأدلته أكثر من البطلوسي، كما يظهر من كلامه

السابق، وكذلك فهو يُبيِّنُ علةَ تجويز الفارسي الوجهين في "أولق" . عند البحث في مادة "أَلِقَ" في معاجم اللغة، نجد أنها وردت بما يأتي، قال ابن منظور: "أَلِقَ : الأَلِقُ، والأَلِاقُ، والأَوَلِقُ : الجُنُونُ، وهو فَوْعَلٌ، ورجلٌ مَأْلُوقٌ ، و مأْوَلِقٌ على مثال مُعْوَلِقٍ من الأَوَلِقِ، قال الزبائسي : أنشدني أبو عبيدة :

كأنما بي من أراني أَوْلِقُ

قال الجوهري: " وإن شئت جعلت الأولق أفعل ؛لأنه لا يقال: أَلِقَ الرَّجُلُ، فهو مألوق على مفعول، قال ابن بري : قول الجوهري هذا وهم منه، وصوابه أن يقول : وَلَقَ الرَّجُلُ يَلِقُ، فهو يستشهد بكون الهمزة أصلاً لا زائدة ،ولقد جاء في هذا الفعل لغات ثلاث " أَلِقَ وَالِقَ بفتح الهمزة وكسرها، وَوَلَقَ " والفعل من الأول أَلِقَ يَأْلِقُ ،ومن الثاني وَلَقَ يَلِقُ " (39). إن لأبي علي الفارسي قولين في هذه المسألة ،فهو يرى أن "أَوْلِقُ" يحتمل ضربين من الوزن، الأول: على وزن فَوْعَلٍ من أَلِقَ، والهمزة هنا فاء وعلى هذا المذهب لو سُمِّيَ به رجلٌ لانصرف، وعلى هذا تكون الواو زائدة .

والثاني: أن يكون على أفعل مِنْ وَلَقَ يَلِقُ إذا أسرع ، ومنه قوله تعالى : ﴿ إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ ﴾ (40)، وعلى الثاني الهمزة زائدة ،والواو هي الفاء، وإذا سُمِّيَ به رجلٌ على هذا الوصف لم يُصرف، بل حُكِمَ بزيادة الهمزة حتى يقوم دليلٌ على أنها أصل إذا كانت أولاً (41) . الفارسي إذن لا يخالف سيبويه (42)، بل يوافقه ،وهو مذهب جمهور النحاة، وقد أخذ به ابن السراج في قوله : " فأما أَوْلِقٌ ،فالألفُ من نفس الحرف، يدلك على ذلك قولهم : أَلِقَ، وإنما "أولق" فوعل، ولولا هذا التثبُّتُ لَحُمِلَ على الأكثر (43) أي على " أفعل "، أما السبيري، فيقول : " لم نَرِ في كلام العربِ فعلاً أولهُ همزةٌ ، و بعدها ثلاثة أحرفٍ على قولهم : " رجلٌ مألوقٌ " إذ كان به أولق، وهو جنون، وإنما صار " مألوق " أبين في الاستبدال ؛لأنَّ التي تجوز أن تكون " وُلِقَ " و قُلبت الواو همزة لانضمامها، مثلُ قوله: ﴿ إِذَا الرَّسْلُ أَقْنَتَ ﴾ (44) في معنى وقنت " (45) .

وممن ناقش هذه المسألة الرضي الإستراباذي الذي شرح كلام أبي علي الفارسي من غير مخالفته فيها بقوله : "يعني أن أبا علي جعل الواو من أَوْلِقَ زائدةً، والهمزة أصليةً، فإذا جعلته على وزن " شاء "، وهو فَعِلَ ،قُلت : أَلِقَ " (46) . لا شك أن كلاً من البطلبوسي، وابن عُصفور قد قدما براهين ،وأدلةً على أصالة الهمزة في " أولق " وعلى عدم زيادتها وإبدال الواو منها في " وُلِقَ " قياساً على " عيد وأعياد " ؛لأنه سُمِعَ فيهما الأصل، نحو: " عيد وأعواد"، غير أن ما ساقاه من الأدلة ليس كافياً للحكم بصحة اعتراضهما على مقالة أبي علي ؛لأنَّ أبا علي قد وافق بمقالته رأي كبار علماء النحو، في هذه المسألة ،أمثال سيبويه، وابن السراج، والسبيري، وكذلك الفراء والرجاج اللذين قالوا بإبدال الواو همزة في قوله تعالى: ﴿ إِذَا الرَّسْلُ أَقْنَتَ ﴾ (47)، و بأنَّ القراء قد أجمعوا على همزها، وقد قرأها بعضهم بالواو، نحو: " وقنت " وتشديد القاف على الأصل، وأنَّ القاعدة في ذلك جوازُ إبدال كلِّ واو همزة إذا انضمت، و كانت ضممتها لازمة، نحو " صلى القومُ إحدانا " تريد " وحدانا "، ويقولون: هذه أجوهٌ حسناً بالهمز ؛لأنَّ ضمّة الواو ثقيلةٌ (48)، وقد أورد عنهما ذلك كل من الرّمخشري(49)، وابن عطية (50)، والقرطبي (51)، وأبي حيان الأندلسي(52) .

لكلِّ ما سبق في هذه المسألة، فإنِّي أرجح رأي أبي علي الفارسي فيها على رأي ابن السيد البطلبوسي ،وابن عُصفور، ولا سيما أنه لم ينفرد في مقالته، بل مضى فيها على سنن علماء النحو ،ومعظم القراء الذين أبدلوا الواو همزة ؛ لمجبتها مضمومة، و ضممتها لازمةً في كلمة " أقنت "، والتي قُرئت " وقنت " على الأصل، وكذلك " أجوه " وجوه " ممّا يُبطل ما احتجَّ به ابن عُصفور مِنْ عدم جواز حمل همزة " الأولق " على " عيد وأعياد " لسماح الأصل فيها، نحو: " عيد و أعواد "

موازنة بين التأثير الذي تركه أبو علي الفارسي في العلمين الأندلسيين :

في المسألة الأولى ، يذكر ابن السيد البطلوسي رأي أبي علي صراحة من دون أن يذكر من تطرق للمسألة ممن سبقه من النحاة ، أو ممن جاء بعده. أما ابن عصفور فإنه يوافق أبا علي في مقالته ، ولكن من دون أن يذكر اسم أبي علي صراحة . وفي المسألة الثانية : يخالف ابن عصفور أبا علي ، ويجتهد في إثبات خطئه ، أما ابن السيد البطلوسي ، فلم نر له مخالفةً ، أو موافقةً لأبي علي الفارسي في هذه المسألة .

أما في المسألة الثالثة : فنجد أن كلاً من ابن السيد البطلوسي ، وابن عصفور يخالفان أبا علي الفارسي ، غير أن ابن عصفور يُفصل أكثر في أدلته لإبطال ما ذهب إليه أبو علي الفارسي .

من خلال هذه الموازنة نجد أن كلاً من العَلَمين الأندلسيين قد تأثر بأبي علي الفارسي ، وتتنوع آراءه ، واعترض عليها ، غير أن أثر أبي علي قد بدا في ابن عصفور أكثر ؛ لأن ابن عصفور تتبّع أبا علي الفارسي في مسائل البحث الثلاثة .

نتائج البحث :

1 - خلاصة القول في هذا البحث الذي قدّمته " أنموذجاً " على أثر أبي علي الفارسي في ابن السيد البطلوسي ، وابن عصفور أن أبا علي الفارسي ، والعَلَمين الأندلسيين كانا من أشهر أئمة النحو في زمانهم ، وما يشهد لهم بذلك ، ما خلفوه من مؤلفات ، وما أظهروه من قدرة على البرهنة ، والاستدلال على صحة آرائهم .

2 - لقد اهتم البطلوسي ، وابن عصفور بآراء أبي علي الفارسي ، وعلّقوا عليها وخالفوا في بعضها ، وهذا يدل على قيمة أبي علي العلمية عندهما ، ويثبت شخصيتهما النحوية المستقلة المتجلية في هذا البحث بالمسألتين اللتين قدمتهما كأنموذج على مخالفتها له في بعض آرائه .

3 - لقد رجّحت رأي أبي علي الفارسي في المسألتين اللتين خالفه فيهما ابن السيد وابن عصفور ؛ لأنّي وجدته قد سار فيهما على سنن جمهور النحاة ، ولم يكن بدعاً فيما قاله ، وقد تبعه على ذلك عدد من علماء النحو .

4 - إن ترجيحي رأي أبي علي الفارسي على رأي العَلَمين الأندلسيين لا يعني أن أبا علي لم يؤثر فيهما ، بل إن اعتراضهما عليه ، ومحاولتهما إثبات بطلان ما ذهب إليه لأدلى دليل على أثره فيهما ، وكذلك فإن المسألة الأولى التي قدّمها " أنموذجاً " عن مثيلاتها ، والتي وافق فيها ابن عصفور أبا علي الفارسي ، وتتبع البطلوسي رأي أبي علي فيها من دون أن يذكر رأي العلماء الذين تطرقوا لهذه المسألة ، أمثال الخليل وسيبويه ، وابن السراج ، وابن جنّي وابن سيده ، لدليل يبيّن على أثر أبي علي الفارسي في هذين العَلَمين الأندلسيين .

الحواشي :

(1) المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني لكتاب التصريف ، 1 / 2 .

(2) الممتع في التصريف ، ابن عصفور الإشبيلي ، 1 / 27 .

(3) تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد ، لابن مالك ، ص 290 .

(4) انظر ترجمة أبي علي الفارسي في إنباه الزواة على أنباه النحاة ، 1 / 308 ، ومعجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب ، 1 / 811 ، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، 1 / 496 .

(5) انظر البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ، ص 174 ، و بغية الوعاة في طبقات اللغويين و 2 / 55 - 56 .

(6) انظر بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، 2 / 210 .

(7) أدب الكتاب ، ص 606 .

- (8) المسائل الحليبات ، ص 9 - 10 .
- (9) سقط الزند، لأبي العلاء المعري ، ص 79 .
- (10) كتاب الألفاظ ، ص 283
- (11) انظر الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، 2 / 336 - 337 .
- (12) انظر الكتاب ، 4 / 399 - 400
- (13) الأصول في النحو ، 3 / 385 .
- (14) الخصائص ، ابن جني ، 1 / 255 - 256 .
- (15) انظر المحكم و المحيط الأعظم ، 3 / 397 .
- (16) انظر المزهري في علوم اللغة وأنواعها ، للسيوطي، 2 / 43، والممتع في التصريف ، 2 / 569 .
- (17) الكتاب، 4 / 320 - 321 - 327
- (18) بلز: امرأة بلز و بلز: ضخمة مكتنزة . الجوهري : امرأة بلز، على فعل بكسر الفاء والعين أي ضخمة . قال ثعلب : لم يأت من الصفات على فعل إلا حرفان : امرأة بلز وأتان إيد . انظر لسان العرب لابن منظور ، 1 / 348 .
- (19) انظر الكتاب، 4 / 327 ، وشرح شافية ابن الحاجب ، 2 / 365
- (20) العثرة من العثير، وهو الغبار، والياء زائدة ، والمراد بها الصعيد الذي لا نبات فيه ، انظر لسان العرب لابن منظور ، 3 / 2503 .
- (21) جهوز: وهو الذي ليس بأجش الصوت ولا أغن . انظر لسان العرب ، 1 / 684
- (22) الكنهوز: العظيم من السحاب ، والرياب الأبيض منه ، والنون والواو زائدتان . انظر لسان العرب 4 / 3494
- (23) يقال : جاء فلان نافشاً عفريته إذا جاء غضبان . قال ابن سيده يقال : جاء ناشراً عفريته وعفرائه أي ناشراً شعره من الطمع والحرص ، انظر لسان العرب، 3 / 2681 .
- (24) انظر الكتاب ، 4 / 327 ، وشرح الشافية ، 2 / 366 .
- (25) انظر التكملة لأبي علي الفارسي ، ص 218 ، و التعليقة على كتاب سيبويه ، 4 / 265 ، و الخصائص ، لابن جني ، 2 / 61 .
- (26) الممتع في التصريف ، 1 / 304 - 305 .
- (27) العنوتل: الكثير اللحم الرخو . انظر لسان العرب لابن منظور ، 3 / 2504 .
- (28) العنقل: الكتيب العظيم المتداخل الرمل ، والجمع عقائل . انظر المصدر السابق ، 3 / 2714 .
- (29) الممتع في التصريف ، 1 / 307
- (30) انظر الأصول في النحو ، 3 / 12
- (31) انظر الخصائص في النحو ، 2 / 61
- (32) انظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، ص 279 . والمساعد على تسهيل الفوائد ، 4 / 62 .
- (33) انظر شافية ابن الحاجب ، 2 / 366 .
- (34) انظر التكملة ، ص 232 .
- (35) البيت منسوب في الخصائص 9/1 للقلاح بن حزن المنقري، وفي لسان العرب، للشماخ ، 4 / 4357
- (36) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ، 2 / 338
- (37) الممتع في التصريف ، 1 / 235 .
- (38) الممتع في التصريف ، 1 / 236 - 237
- (39) انظر لسان العرب، 1 / 125 - 126
- (40) سورة النور ، الآية ، 15 .
- (41) انظر التكملة، ص 232 .
- (42) انظر الكتاب، 4 / 308 ، 3 / 195
- (43) انظر الأصول في النحو ، 3 / 232 .
- (44) سورة المرسلات ، الآية 11 .
- (45) شرح كتاب سيبويه ، لأبي سعيد السيرافي ، 5 / 199 .
- (46) انظر شرح شافية ابن الحاجب ، 2 / 300 .
- (47) سورة المرسلات ، الآية 11، القراءة المعتمدة في المصحف الشريف هي " أفنت " بالهمز .

- (48) انظر معاني القرآن للفراء، ص 781، ومعاني القرآن للزجاج، 5 / 266 .
(49) انظر الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري، ص 1169.
(50) انظر المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي، 5 / 418 .
(51) انظر الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، 19 / 171 .
(52) انظر البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، 8 / 565 .

المصادر والمراجع :

- 1 - القرآن الكريم
- 2 - أدب الكتاب، تأليف أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، ت 276 هـ، تحقيق محمد الدّالي، مؤسسة الرسالة، بيروت ط2، 1405هـ - 1985م .
- 4 - الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النّحوي البغدادي، ت 316هـ تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة - بيروت ط2، 1417 هـ - 1996م .
- 5 - الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، لأبي محمد عبد الله بن السيد البطليوسي، ت 521 هـ، تحقيق، الأستاذ مصطفى السقا، والدكتور حامد عبد المجيد، دار الكتب المصرية القاهرة، 1996م .
- 6 - الألفاظ، تأليف أبي يوسف يعقوب بن إسحاق السكيت، رواية أبي العباس أحمد بن يحيى النّحوي، المعروف بثعلب، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 1998 .
- 7 - إنباه الرّواة على أنباه النّحاة، تأليف الوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف الفقّطي، ت 624 هـ تحقيق، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي لقاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1، 1406 هـ - 1986م .
- 8 - البحر المحيط، تأليف، أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الشّهير بأبي حيان الأندلسي، تحقيق، د عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي ط1 1423 هـ - 2002م .
- 9 - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنّحاة، للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي تحقيق، محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط1، 1384هـ - 1964م .
- 10 - البلغة في تراجم أئمة النّحو واللغة، تصنيف، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ت 817 هـ، تحقيق، محمد المصري، دار سعد الدين، ط 1، 1421 هـ - 2000م .
- 11 - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق، محمد كامل بركات، الناشر دار الكتاب العربي، سنة النّشر، 1387هـ - 1967م .
- 12 - التعلّيق على كتاب سيبويه، تأليف أبي علي الحسن بن عبد الغفار، ت 377 هـ، تحقيق، د. عوض بن حمد القوزي، ط 1، 1410هـ - 1990م .
- 13- التكملة، وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي، تأليف، أبي الحسن بن أحمد الفارسي، ت 377 هـ، تحقيق، د. حسن شانلي فرهود، الناشر، جامعة الرياض، سنة النّشر، ط1، 1401 هـ - 1981م .
- 14 - الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، مطبعة دار الكتب المصريّة، ط2، 1353هـ - 1935م .
- 15 - الخصائص، صنعة أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النّجار، دار الكتب المصريّة، ط2، سنة النّشر 1331هـ - 1913م .
- 16 - سقط الرّند، لأبي العلاء المعري، دار بيروت للطباعة والنّشر، دار صادر للطباعة والنّشر، 1376هـ - 1957م .
- 17 - شرح شافية ابن الحاجب، تأليف الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الإسترابادي النّحوي، ت 686 هـ، تحقيق، محمد نور الحسن، و محمد الزفراف، و محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان، 1403هـ - 1982م .

- 18 - شرح كتاب سيويه ، تأليف أبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله المرزيان ، ت 368 هـ ، تحقيق : أحمد حسن مهدي ، وعلي سيد علي ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط 1 ، سنة النشر 2008 م .
- 19 - الكتاب ، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقيق و شرح عبد السلام هارون ، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، مطبعة المدني ، ط 3 ، 1408 هـ - 1988 م
- 20 - الكشاف عن حقائق التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل ، تأليف أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الرّمخشري الخوارزمي ، ت 538 هـ ، اعتنى به ، وخرّج أحاديثه ، و علّق عليه خليل مأمون شبحا ، دار المعرفة ، بيروت - لبنان ط 2 ، 1430 هـ - 2009 م
- 21 - لسان العرب ، للإمام أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفرقي المصري ، مراجعة و تدقيق ، د . يوسف البقاعي و إبراهيم شمس الدين ، و نضال علي منشورات الأعلمي للمطبوعات ، بيروت - لبنان ، ط 1 ، 1426 هـ - 2005 م .
- 22 - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، للقاضي أبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي ، ت 546 هـ ، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد ، دار الكتب العلميّة ، بيروت - لبنان ، ط 1 ، 1422 هـ - 2001 م .
- 23 - المحكم و المحيط الأعظم ، تأليف أبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي المعروف بابن سيده ، ت 458 هـ تحقيق ، د . عبد الحميد هنداوي ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط 1 ، 1421 هـ - 2000 م .
- 24 - المزهرة في علوم اللغة وأنواعها ، للعلامة عبد الرحمن جلال الدين السيوطي ، شرحه و ضبطه و صححه ، محمد أحمد جاد المولى بك ، و محمد أبو الفضل إبراهيم ، وعلي محمد الجاوي ، منشورات المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت ، 1986 م .
- 25 - المسائل الحليّات ، صنعة أبي علي الفارسي ، ت 377 هـ ، تقديم و تحقيق ، د . حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، دار المنارة ، بيروت ، ط 1 ، 1407 - 1987 .
- 26 - المساعد على تسهيل الفوائد ، شرح مُنقح للإمام بهاء الدين بن عقيل عن كتاب التسهيل لابن مالك ، تحقيق ، د . محمد كامل بركات ، دار الفكر ، دمشق ، ط 1 ، 1402 هـ - 1982 م
- 27 - معاني القرآن للزجاج وإعرابه ، لأبي إسحق إبراهيم بن السري ، ت 311 هـ شرح و تحقيق ، د . عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب ، ط 1 ، 1408 هـ - 1988 م
- 28 - معاني القرآن للفراء ، تأليف أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء ، ت 207 هـ ، تحقيق أحمد يوسف نجاتي و محمد علي النجار ، و عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، الدار المصريّة للتأليف و الترجمة ، مصر - القاهرة ، ط 1 .
- 29 - معجم الأدياء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب ، تأليف : ياقوت الحموي الرّومي ت 626 هـ ، تحقيق ، د . إحسان عباس ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط 1 ، 1993 م
- 30 - المقتضب ، صنعة أبي العباس محمد بن يزيد المبرّد ، ت 285 هـ ، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة ، القاهرة ، ط 2 ، 1415 هـ - 1994 م .
- 31 - الممتع في التصريف ، لابن عصفور الإشبيلي ، ت 669 هـ ، تحقيق ، د . فخر الدّين قباوة ، دار المعرفة - بيروت - لبنان ، ط 1 ، 1407 هـ - 1987 م .
- 32 - المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني النحوي البصري ، تحقيق : إبراهيم مصطفى و عبد الله أمين ، ط 1 ، 1373 هـ - 1954 م .